مجلة الرائد

العدد : ٢٠٧ الموافق في ذو القعدة ١٤١٩ هجري ٣ / ١٩٩٩ ميلادي

المخدرات – المواد النفسانية التأثير– التدخين : مخاطر تهدد الأجيال القادمة	بقلم : د. محمد الهواري

نظرة سريعة إلى الجداول الإحصائية التي تنشرها المكاتب المتخصصة في العالم ؛ عن حجم المخدرات ، والأموال المغسولة ، وشبكات التهريب ، وعدد الوفيات . تبين بشكل لا يقبل الجدل خطر هذه المأساة التي لم ينج منها عالمنا الإسلامي والعربي مع الأسف الشديد ، وبدأت آثارها تنعكس على تطور الجريمة ، وتفكك العائلة ، والانحطاط الخلقي ، والتخلف الصحي والعقلي ، والولادات المشوهة ... وما إلى ذلك من آثار بدأت تتكشف لنا يوماً بعد يوم ، وما انتشار مرض العصر " الايدز " إلا أحد نتائج تعاطي هذه السموم .

لقد نبه هذا الإنذار السلطات المسؤولة في العالم لتجمع جهودها في مواجهة هذا الخطر الداهم ، ولهذا الغرض عُقدت قمة مكافحة المخدرات في نيويورك ، والتي نظمتها هيئة الأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٨م ، وتبنت هذه القمة خطة عمل بكلفة خمسة مليارات دولار ، تلزم الدول الأعضاء بتقليص استهلاك المخدرات وتدمير زراعتها خلال مهلة عشر سنوات .

وتبنى ممثلو (١٥٠) دولة بالإجماع اعلانا طموحاً يحدد استراتيجية المجتمع الدولي في مواجهة المخدرات التي يستهلكها أكثر من (٢٢٠) مليون شخص في العالم . وكرست هذه القمة التي استغرقت ثلاثة أيام ، وشارك فيها قرابة (٣٠) رئيس دولة وحكومة للمرة الأولى ، قيام جبهة مشتركة من الدول الفقيرة المنتجة للمخدرات والدول الغنية المستهلكة ، هدفها التوصل إلى " **عالم من دون مخدرات** " . وتنص خطة العمل على تقليص كبير في استهلاك وزراعة الكوكا وحشيشة الكيف والقنب الهندي حتى العام ٢٠٠٨ ؛ من خلال المكافحة التي تقوم بها الشرطة من جهة وتطوير زراعة بديلة من جهة أخرى . وتعهدت الدول الأعضاء بالتصدي للأمفيتامينات ، التي ارتفع استهلاكها بشكل كبير جداً خلال السنوات الماضية ، وتعزيز تعاونها القضائي لمكافحة تبييض أموال المخدرات التي يقدر حجمها بـ ٢٠٠ مليار دولار سنوياً .

وأعلن منسق مكافحة المخدرات في الأمم المتحدة (بينو أرلاتشي) أن تكاليف هذا البرنامج تصل إلى (٥٠٠) مليون دولار سنوياً وعلى مدى عشر سنوات . ولقد نبه المسؤولون إلى تكثيف الجهود والعمل على مكافحة المخدرات التي يخشى أن يستفحل أمرها مع تقدم العولمة وإلغاء الحدود الجمركية .

وإيماناً من المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بأن دورها الريادي يفرض التصدي للمشكلات التي

تمس حياة الإنسان وعافيته : جسمياً ونفسياً واجتماعياً وروحياً ، وإدراكاً منها لما يحس به علماء الأمة ومفكروها من خطورة المدى الذي وصل إليه انتشار مواد الإدمان في العالم ، انتشاراً لا يستثني المنطقة العربية الإسلامية ، ويهدد الملايين بالوقوع في براثين هذه المواد ، ولا سيما الأجيال الصاعدة ، فقد عقدت المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، مؤتمرها العلمي السادس للطب الإسلامي تحت عنوان " **المخدرات والمواد النفسانية التأثير والتدخين - مخاطر تهدد الأجيال القادمة -** " وذلك في الفترة ما بين ٧-١٠ جمادى الأولى ١٤١٩هـ الموافق ٨/٢٩ إلى ١٩٩٨/٩/١م بمدينة استانبول .

وقد دعي إلى المؤتمر ما يربو على ٧٠ مشاركاً في مختلف التخصصات ذات الصلة بمحاور هذا المؤتمر ، وشارك في أبحاث هذا اللقاء الأستاذ الدكتور محمد الهواري ممثلاً عن المركز الإسلامي في آخن - مسجد بلال -. وخلص المؤتمر إلى مجموعة من المبادئ العامة وإلى عديد من التوصيات التالية:

أولاً : المبادئ العامة : اتفق المجتمعون على المبادئ العامة الرئيسية الآتية :

١. أن صحة الجسم والعقل نعمة من أعظم نعم الله عز وجل على عباده ، وأن كل ما يخلّ بهما يمثل تبديلاً لهذه النعم يدفع الإنسان ثمناً غالياً له ، ولذلك كان من أوجب الواجبات في نظر الإسلام وقاية الإنسان من تعاطي أي مادة تضرّ بصحة الجسم أو تخل بوظيفة العقل عاجلاً أو آجلاً .

٢. أن مشكلة معاقرة مواد الإدمان على اختلافها ، من مسكرات ومخدرات وتبغ وسائر المواد النفسانية التأثير (المؤثرات العقلية) قد صارت مشكلة عالمية الأبعاد ، لا تكاد تنجو منها أمة ، وأن حلها كذلك لن يتأتى إلا بتكاتف الدول جميعاً ، وإن من واجب الدول الإسلامية أن تكون في طليعة هذا التكاتف العالمي لدرء هذا الخطر الداهم عن الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

٣. أن المخاطر المتعددة التي تهدد البشرية بسبب هذه المشكلة هي أفدح بكثير مما يتصوره كثير من الناس ، حتى ضحاياها ، مما يستدعي توعية فعالة ، تنتهج أسساً ومناهج تقوم على أساس علمي صحيح .

٤. أن الدول الإسلامية بالذات ينبغي أن تكون قدوة في محاربة هذا الخطر ، تحكمها في ذلك مبادئ مثل قوله تعالى : { **ولا تقتلوا أنفسكم** } وقوله سبحانه : { **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** } وقول النبي ﷺ " لا ضرر ولا ضرار " - أخذاً بعموم اللفظ لا بخصوص السبب - فضلاً عن أن العقل هو مناط التكليف وأحد مقاصد الشريعة الخمسة ، والعدوان عليه ، بالتغييب ، أوالتفتير ، أو أي شكل من أشكال

المخامرة مخالف للشريعة ومجاف لمقاصدها .

٥. أن مراقبة الله - عز وجل - والوازع الإيماني والرادع النفسي تؤلف جميعاً خط الدفاع الأول في هذا المجال ، الذي تفضل فيه الوقاية على العلاج ، وهو خط دفاعي تنبغي تقويته وتعزيزه بشتى السبل الممكنة .

٦. أنه لابد لإنجاح مكافحة هذا الوباء من انضمام جميع الدول لاتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمواد النفسانية التأثير .

٧. أن من دواعي النجاح كذلك دعم القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت من ٨-١٠/٦/١٩٩٨ وكرّست لمكافحة المخدرات غير المشروعة ، والتي من بينها تعزيز الرقابة على المخدرات ، والرقابة على سلائف المخدرات ، ومكافحة غسيل الأموال ، والعمل على تخفيض الطلب على المخدرات ، والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة ودعم جهود التنمية البديلة ، ومحاربة المنشطات الأمفيتامينية .

وانطلاقاً من خصوصية كل منطقة فإن دعم الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات والمواد النفسانية التأثير يزيد من فرص النجاح في الوقاية والعلاج لهذه الأمة في الدول العربية .

٨. أن الوقاية تصادف فرصتها الكبرى في النجاح إذا بدأت منذ الأعمار الصغيرة وقبل أن يقع المحذور ، مما يوجب إدراج المقررات التثقيفية حول هذه المواد في مناهج المدارس الابتدائية ومواصلتها في المراحل التعليمية التالية ، والاهتمام بتدريب الأهل والمعلمين والموجهين ، ووضع الاجراءات الخاصة بذلك في مرونة تسمح بالاستعانة بالقيم الدينية والأعراف والتقاليد الفعالة في الوقاية أو المعالجة أو فيهما معاً .

٩. أن الاهتمام بالأجيال القادمة يحتم أن يهيأ للجنين فرصته في أن يكون رحم أمه محضناً نظيفاً من هذه الأوبئة ، فتكثف العناية بالمرأة الحامل توجيهاً وعلاجاً وتثقيفاً .

١٠. أن ما أثبتته بعض التجارب الناجحة حتى الآن في أهمية المنهج الديني في الوقاية من إدمان المخدرات ومعالجة المدمنين ، أمر يحتاج إلى مزيد من الدعم والتشجيع والإكثار من الدراسات الميدانية والتوثيق العلمي .

ثانياً : التوصيات : خلص المؤتمر إلى التوصيات الآتية :

١. في مجال المخدرات والمواد النفسانية التأثير :

أ- في مجال التشريع :

* التدرج في العقوبة على جرائم المخدرات والاستعمال غير المشروع للمواد النفسانية ، تبعا لخطورة الفعل : فتكون عقوبة التهريب والتصنيع والزراعة والانضمام لعصابات المخدرات الدولية شديدة ، وتزيد عن عقوبة الاتجار الداخلي فيها ، وتكون عقوبة التعاطي أقل جسامة . ويعفى من العقاب من يتقدم من المدمنين للعلاج من تلقاء نفسه أو بمعرفة ذويه .

* أن تولي القوانين المخدرات أهمية خاصة لحماية الأجيال القادمة ، وذلك بأن تجعل من تقديم المخدرات للصغير ، دون سن معينة ، أو استغلاله في ترويجها ، ظرفاً مشدداً للعقوبة .

* الإسراع في تعديل التشريعات الداخلية بما يوائم تطبيق ما شرعته الاتفاقات الدولية ، وعلى الأخص اتفاقية الاتجار غير المشروع في المخدرات والمواد النفسانية لسنة ١٩٩٨ ، وما جاء فيها بشأن العائدات ، والسلائف ، والكميائيات غير المدرجة ، والتسليم المراقب .

* سن التشريعات التي تيسر الإجراءات في التحقيقات والملاحقات الخاصة بتعقب وضبط الاتجار غير المشروع عبر الحدود الوطنية ، سواء عن طريق البحر أو الجو أو البر ، أو في مناطق التجارة الحرة أو عن طريق البريد .

* سن القواعد التشريعية التي تشجع على الإبلاغ عن تهريب المخدرات أو تصنيعها أو زراعتها ، أو الانخراط في عصابتها .

* إضفاء صفة الاستعجال تشريعياً ، على قضايا المخدرات ليتم تحقيقها والتصرف فيها ، وإصدار الحكم بشأنها على وجه السرعة ، مع الحث على تطبيق نظام التخصص في القضاء الجنائي وفي النيابة العامة .

ب- في مجال التعاون الدولي :

* دعوة الدول التي لم تنضم بعد لاتفاقية الاتجار غير المشروع في المخدرات والمواد النفسانية التأثير لسنة ١٩٩٨م ، إلى سرعة الانضمام إلى هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات ذات العلاقة .

* دعم برنامج الأمم المتحدة مادياً ومعنوياً ، لتمكينه من تقديم خدمات أفضل لأجهزة المكافحة .

* تشجيع ودعم تبادل المعلومات بين أجهزة المكافحة الوطنية وغيرها من الجهات المعنية إقليمياً ودولياً، وعلى الأخص فيما يتعلق بخطوط الاتجار المستحدثة ، والعصابات الدولية ، والطرق المبتكرة

في الإخفاء ، وتطورات استخدام المواد غير المدرجة على الجداول .

وكذلك تشجيع تكوين الفرق المشتركة بين أجهزة المكافحة التابعة لدول مختلفة ، وإسباغ الحماية القانونية على الأفراد المشاركين في هذه الفرق .

* تعزيز دور المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، ومنظمة الصحة العالمية ، في تفعيل المؤسسات الوطنية والإقليمية في التخطيط لمواجهة مشكلة المخدرات في كل قطر أو إقليم بشكل علمي .

* حث الحكومات على تشجيع الإدارات الجمركية على تعاونها مع المنظمة الدولية للجمارك ، عبر مكاتبها الإقليمية .

* الدعوة إلى الاستفادة مما تقدمه المراكز الإقليمية أو الدولية من برامج ودورات ميدانية وإصدارات علمية ، والاستفادة كذلك من التجارب التي نجحت في بعض الدول في تخفيض الطلب على المخدرات .

ج- في مجال تكثيف دور أجهزة المكافحة والارتقاء بمستواها :

أولاً : التدريب :

* أن يراعى في تدريب القائمين على المكافحة وسائر المتصلين بها ، أن يكون تدريباً منسقاً ومتكاملاً ، وأن يخضع لإشراف موحد ، يتولى الربط بينهم جميعاً ، في ظل تخطيط علمي سليم ودقيق .

* أن يعنى في تدريب رجال الأمن بتأكيد التزامهم بالتطبيق القانوني الصحيح ، إدراكاً لأهمية تعميق الإيمان بحقوق الإنسان التي وضعت القيود القانونية لضمانها ، مع حثهم على تزويد الجهات المعنية بما تحتاجه من المعلومات الصحيحة المتوفرة ، والتي لا يضر إفشاؤها بالمكافحة .

* أن يهتم في تدريب أعضاء النيابة العامة - بصفة خاصة - بما يتصل بالتعاون الدولي في شأن تسليم المجرمين ، والتسليم المراقب للمخدرات ، والمساعدة القضائية والفنية ، والتحفظ على الأموال الناتجة عن التجارة غير المشروعة في المخدرات ؛ تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بمصادرتها .

* أن يحرص في تدريب رجال الجمارك على إبراز أهمية التنسيق محلياً وبفاعلية مع إدارات الشرطة في دولها ، وطرق الاستفادة من الإمكانات المتطورة التي تعرضها المنظمة الدولية للجمارك .

* أن يهتم في تدريب القضاة الجنائيين الذين ينظرون قضايا المخدرات ، بعقد حلقات تتناول الطريق الأمثل لتطبيق مبدأ الاقتناع الوجداني والسلطات التقديرية ، تطبيقاً يتفق مع الأهداف التي ترمي إليها التشريعات وتمليها الطبيعة الخاصة لجرائم المخدرات .

* تعزيز إمكانات رجال الأمن والجمارك المادية والفنية بما هو مستحدث من الوسائل العلمية ، تمكيناً لهم من إدارة أعمالهم بما يتناسب مع ما يواجهونه من مخاطر شديدة .

* استقطاب خبرات رجال الاقتصاد لإفادة القائمين على شؤون المكافحة ، وتسهيل مهمتهم في تتبع عمليات غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمواد النفسانية التأثير .

ثانيا : البيانات والإحصائيات القضائية :

* العناية بالإحصاءات القضائية لتشمل جميع البيانات المستقاة من الملفات القضائية ، والبلاغات الموجهة للسلطات المعنية ، والمعلومات المستفادة من مواقع المؤسسات العلاجية وإعادة التأهيل .

* تشجيع استخدام المنهج الاستخباري في معالجة البيانات ، وتضمين هذا المنهج في الاستراتيجيات القومية للمكافحة ، لتوفير المعلومات بدقة وانتظام ، ومساعدة صانعي السياسات والأجهزة التنفيذية على حسن التخطيط ، وكمال الأداء .

* الدعوة إلى الإسراع في إعداد قاعدة معلومات خاصة ؛ تستوعب أكبر عدد ممكن من الدول ، لتسهم في إمداد الجهات المعنية بمتطلبات الوقاية والعلاج والرعاية اللاحقة ومواجهة العرض وخفض الطلب .

ثالثاً : الدراسات والبحوث :

* تشجيع الدراسات الميدانية ذات العلاقة الوثيقة ، بتقديم الدعم المادي والمعنوي لها ، وتشجيع المراكز القائمة بها .

* السعي لوضع تصور شامل للمكافحة على مبادئ الشريعة الإسلامية ، يقوم على دراسة نقدية تحليلية للخلفية الفلسفية لما هو قائم حالياً ، وتجمع بين الفعاليات الاجتماعية والتربوية والقانونية والدينية ، وذلك تمهيداً لنشر هذا التصور الإسلامي الجديد في البلاد الإسلامية ، ليهتدى به في مسار المكافحة لدى كل دولة منها .

* الدعوة إلى حث الجامعات وغيرها من الجهات البحثية ، على الإسهام والتعاون في البحث العلمي في مجال مكافحة المخدرات، وعلى الأخص ما يتصل باستقصاء الاحتياجات الحقيقية ، والعناصر اللازمة لتحديد الأولويات المتوازنة عند وضع استراتيجية شاملة .

رابعاً : الأجهزة غير الحكومية :

* منح دعم أكبر للأجهزة غير الحكومية ذات العلاقة ، مع إجراء التنسيق بينها وبين الأجهزة

الحكومية ، للاستفادة من جهودها البناءة .

* تشجيع إنشاء جمعيات غير حكومية للإسهام - وفق الخطة القومية - في الوقاية والرعاية ، والتوعية ، وعلاج المشكلات المترتبة على الإدمان والعناية بالمدمنين وأسرهم .

د- في مجال غسيل الأموال :

يوصي المؤتمر ببذل جهود خاصة لمكافحة غسيل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات ، ويشدد المؤتمر على أهمية تدعيم التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وتوصى الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات وبرامج وطنية لمكافحة غسل الأموال أن تفعل ذلك بحلول عام ٢٠٠٢ ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨م

هـ- في مجال الزراعة :

يوصي المؤتمر بتقليل المعروض من المخدرات ذات الأصل النباتي وذلك عن طريق مكافحة زراعتها وإحلال محاصيل بديلة مجزية محلها .

و- في مجال التوعية :

أولاً : مسائل عامة :

- الدعوة إلى أن تنشأ في كل دولة لجنة وطنية عليا تمنح السلطات التي تمكنها من أداء مهامها ونشر التوعية ، على أن يتبع هذه اللجنة جهاز مركزي يتولى تقدير حجم المشكلة بشكل منتظم ومستمر ، لمعرفة طبيعتها وتطوراتها ، ووضع المعايير العلمية ؛ لقياس مدى التقدم الحقيقي في المكافحة ، وتقويم الوسائل المطبقة ، واقتراح البدائل النافعة ، ويكون لها كذلك جمع المعلومات واستخلاص الحقائق منها .

- دمج برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وبرامج خدمات المجتمع ضمن برامج الرعاية الصحية الدولية ، حتى تتضافر الجهود كلها تحت مظلة واحدة تستوعب التدريب ، والعلاج ، والمتابعة ، والبحوث ، والتقويم .

ثانياً : التوعية الدينية :

- الاهتمام بطرق العلاج الإيماني ، والأسس الإسلامية في معالجة المدمنين ، وتشجيع الدعاة إلى تعميق هذا العلاج دينياً .

- غرس الوازع الديني لدى النشء الجديد عن طريق بيان موقف الشريعة الإسلامية من تعاطي

الامخدرات ، والعمل على تصحيح المفاهيم .

- الاهتمام بالتوعية الدينية داخل المستشفيات الخاصة بالمتعاطين والمدمنين .

- تدريب بعض الدعاة للقيام بتوعية الشباب خاصة الفئات المستهدفة من الشباب .

ثالثاً : التوعية التربوية :

الدعوة إلى وضع منهج تربوي إلزامي في جميع مراحل التعليم يقوم بتوعية الطلاب بخطورة المخدرات ، مع الاهتمام بالأطفال والمراهقين وتشكيل المناهج الإرشادية المناسبة لهم .

رابعاً : التوعية الإعلامية :

- ضرورة وضع استراتيجية إعلامية متكاملة واضحة المعالم للمكافحة ، بالتعاون والتنسيق بين كافة الوسائل الإعلامية والمعلوماتية من جانب وكافة الجهات والمؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية والتثقيفية المعنية من جانب آخر ، وأن تكون هذه الاستراتيجية مؤسسة على المعرفة المكتسبة من نتائج البحوث المستمرة ، والحقائق المستخلصة ، وأن يتم اختبار الوسائل الإعلامية على عينات ممثلة للعينات الجماهيرية المستهدفة ، قبل بثها جماهيرياً .

- دعوة مؤسسات الإنتاج الإعلامي ، العربية والعالمية ، إلى تقديم برامج ومسلسلات ومواد درامية تعالج المشكلة من زواياها المختلفة ، وتتسم بالمصداقية وبالتمسك بالأخلاق والقيم .

- السعي إلى تكوين رأي عام مستنير حول مشكلة المخدرات ومضارها ، عن طريق التوعية والتبصير بمخاطرها على الصحة العامة وعلى الأخلاق والقيم .

- الاهتمام بالفئات الهشة كالأطفال والمراهقين وغيرهم ، والعمل على شغل أوقات فراغهم دينياً وثقافياً وترويحياً واجتماعياً ورياضياً .

ز- في مجال الأسرة والجوانب الاجتماعية :

لما كانت الأسرة هي المحضن الرئيسي للفرد وبصلاحها يصلح المجتمع - لذلك أولاها الإسلام اهتماما بالغاً - فحض على الزواج وقيام الحياة الأسرية على أسس من التفاهم والمحبة والود والتغلب على جميع المشاكل التي تعترض الأسرة ، ومنها الاهتمام بتنشئة وتربية الأبناء والحرص على توجيههم وتوعيتهم وخاصة بالنسبة لاختيار الرفقة الحسنة .

وكذلك ضرورة التعاون بين الأسرة والمدرسة لإيجاد حلول لجميع المشاكل التي تواجه الأبناء ، ولا سيما خطورة تلقيهم مواد مخدرة من صحبة شريرة بالمدرسة والنأي بهم عن الوقوع فريسة للإدمان .

ح- في مجال علاج الإدمان :

- الدعوة إلى وضع استراتيجية شاملة لمجابهة الإدمان تعتمد على الوسائل المتاحة ، وتراعي المستويات المختلفة ، وتقوم الاستراتيجية على أمور منها :

- إنشاء صناديق لعلاج المدمنين في الدول التي لم تنشأ صناديق فيها بعد ، مع تغذية هذه الصناديق كلياً أو جزئياً ، بالأموال المصادرة وبالغرامات المحكوم بها قضائياً على المهربين والتجار .

- بناء مراكز خاصة ، بعيداً عن مستشفيات الطب النفسي ، لعلاج ورعاية مرضى الإدمان على يد مجموعة متكاملة من التخصصات المختلفة ، مع فصل كل نوع من المدمنين عن غيره ، والاستفادة ممن شفوا من الإدمان .

- التركيز على الرعاية الاجتماعية اللاحقة ، بهدف حماية المدمن من العودة إلى المخدرات ، ومساعدته على التأقلم والتوافق مع المجتمع .

٢. <u>في مجال التدخين</u> :

بعد الاطلاع على الأبحاث المقدمة للمؤتمر ، سواء منها الفقهية الشرعية ، أو الطبية ، يرى المؤتمر ما يلي :

إن التدخين مادة تسبب الإدمان لمدخنها ، وتصيب متعاطيها بأمراض صحية مختلفة ، إضافة إلى أضرارها الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بذلك تسبب الضرر للإنسان ، وهو ما يتناقض مع مقاصد الشريعة الخمسة ، وبناء على ذلك فقد أوصى المؤتمر ما يلي :

أولاً : التوعية بأضرار التدخين :

- **التربية والتعليم** : لما كانت المدرسة هي الأداة الفاعلة في توجيه الأبناء وترشيد سلوكياتهم ، يوصي المؤتمر القائمين على التعليم بالآتي :

* نشر التوعية بين الطلبة عن أضرار التدخين الصحية والاقتصادية والاجتماعية .

* يوصي المؤتمر بضرورة أن يولي المختصون في مجالي علم النفس والاجتماع اهتمامهم بالمدخنين من الطلبة ، والتعرف على أسباب ذلك ومحاولة التغلب على هذه المشاكل .

* أوصى المؤتمر بضرورة عدم الإعلان عن التدخين في دور التعليم والأماكن القريبة والمحيطة بها .

- **النوادي الرياضية** : يوصي المؤتمر بضرورة عدم الإعلان عن السجائر داخلها ، وعدم قبول

رعاية شركات السجائر للمسابقات الرياضية .

- **الإعلام :** لما كان للإعلام دور مؤثر وخطير على المجتمع ، خاصة أمام الغزو الإعلامي الفضائي ، لذا فإن المؤتمر يوصي بما يلي .

* على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ضرورة الالتزام بعدم نشر إعلانات ترويجية عن التدخين .

* ضرورة نشر التوعية بأضرار التدخين الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

- **الجهات التنفيذية والتشريعية :** لما كانت الجهات التنفيذية والتشريعية المنوطة بإصدار التشريعات والعمل على تنفيذها . يوصي المؤتمر بالآتي :

* إصدار التشريعات المناسبة لمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة ، ووسائل النقل العامة والطائرات .

* وقف بيع السجائر من خلال الأجهزة الأتوماتيكية .

* عدم بيع السجائر لمن هم دون ١٨ عاماً والتأكد من ذلك .

* تعويض مزارعي التبغ تعويضاً عادلاً ، وتشجيعهم على زراعة محاصيل زراعية نافعة تمهيداً لمنع الزراعة تدريجياً .

* زيادة الضرائب والجمارك على السجائر وغيرها ، وتخصيص حصيلة هذه الضرائب لمحاربة التدخين .

- **المنظمات والهيئات غير الحكومية** : يوصي المؤتمر :

* تشجيع إنشاء منظمات وجمعيات غير حكومية للعمل على توعية الأسرة والمجتمع بأضرار التدخين وعواقبه الوخيمة .

* التعاون مع الوزارات في مكافحة التدخين ، وحث المدخنين الذين أصيبوا من جراء التدخين بمقاضاة شركات التبغ وتعويضهم ورعاية لهؤلاء المرضى

- **في مجال إنتاج السجائر** : يوصي المؤتمر الدول المنتجة للسجائر .

* يوقف استيراد السجائر المصنعة خارجياً .

* تقليل الإنتاج المحلي تدريجياً .

* عدم إعطاء تراخيص جديدة لإقامة مصانع لإنتاج السجائر .

- المنظمات العالمية (المهتمة بالصحة) : يوصي المؤتمر الدول بأن تتولى المنظمات المختصة بالأغذية والأدوية الإشراف على منتجات التبغ ، والسماح لهذه المنظمات أن تتبع نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على الأدوية والأغذية .

* ضرورة نشر كل ما يستجد من أبحاث في هذا المجال ، وتزويد جميع دول العالم بنتائج هذه الأبحاث ، لتوعية المواطنين بأخطار هذه السموم .

* يوصي المؤتمر بضرورة وضع آلية للتنفيذ وأخرى للمتابعة لضمان نجاح مكافحة التدخين في كل دولة .

* يوصي المؤتمر الدول الإسلامية بالتعاون فيما بينها ؛ بوضع السياسات ، وإصدار القوانين والتنظيمات التي تحميها من شركات التبغ متعددة الجنسيات داخل كل قطر .

* يوصي المؤتمر بتبني الاستراتيجية الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط المتعلقة بمكافحة التدخين .